وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ٠٧ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يسجل مكاسب أسبوعية مع تفوق مخاطر العرض على ضعف الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، مع بدء وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن حملة مدتها أسبوع في الشرق الأوسط في محاولة لاحتواء التوترات الإقليمية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.17 دولار، أو 1.51 %، عند التسوية إلى 78.76 دولارا للبرميل، وأغلقت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي مرتفعة 1.62 دولار، أو 2.24 %، عند 73.81 دولارا.

وانتعش النفط الخام من خسائره يوم الخميس الناجمة عن زيادات كبيرة في مخزونات البنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة، وأنهى الخامان القياسيان الأسبوع الأول من العام على ارتفاع.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال إل إل سي: «مع التوترات في الشرق الأوسط، يجب أن ترتفع علاوة التداول الجيوسياسية»، «ومن الصعب على المتداولين محاربة العناوين الرئيسية.»

وقالت شركة الشحن العملاقة، ميرسك إنها ستقوم بتحويل جميع السفن بعيدًا عن البحر الأحمر في المستقبل المنظور، محذرة العملاء من الاضطرابات. وقال كيلدوف إن تقريرا للحكومة الأمريكية يظهر نمو التوظيف في ديسمبر سيدعم الطلب في العام المقبل.

وقام أصحاب العمل في الولايات المتحدة بتعيين عدد من العمال أكبر مما كان متوقعا في ديسمبر مع رفع الأجور بقوة، مما دفع الأسواق المالية إلى التراجع عن التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ في خفض أسعار الفائدة في مارس.

وقالت وزارة العمل إن الوظائف غير الزراعية زادت بمقدار 216 ألف وظيفة الشهر الماضي، بينما توقع اقتصاديون ارتفاع الوظائف بمقدار 170 ألف وظيفة. وقال كيلدوف: «يجب أن يشير التوظيف القوي إلى الطلب القوي على الوقود». وقال بنك أوف أمريكا إنه يتخذ موقفا دفاعيا تجاه مخزونات النفط بسبب توقعات أسعار النفط على المدى الطويل. وقال إنه يتوقع أن يظل نطاق تداول برنت بين 70 و90 دولارًا للبرميل قائمًا منذ تدخل أوبك+، مضيفة أن «منحنى النفط المتخلف بشكل دائم بسبب الطاقة الفائضة» يمثل رياحًا معاكسة لقيمة القطاع.

وقالت شركة خدمات حقول النفط بيكر هيوز إن عدد منصات الحفر النشطة - منصات النفط والغاز الطبيعي مجتمعة - انخفض بمقدار منصة واحدة الأسبوع الماضي إلى 621، وهو الانخفاض الثالث في أربعة أسابيع. وارتفع عدد منصات حفر النفط الخام بمقدار واحد إلى 501 بينما انخفض عدد منصات حفر الغاز الطبيعي بمقدار اثنين إلى 118.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية يوم الجمعة إن مديري الأموال خفضوا صافي مراكز العقود الآجلة للخام الأمريكي والخيارات الطويلة في الأسبوع المنتهي في الثاني من يناير. وخفضت مجموعة المضاربين مراكزها المجمعة للعقود الآجلة والخيارات في نيويورك ولندن بمقدار 33,051 عقدًا إلى 51,215 خلال هذه الفترة.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، النفط يحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 3 % بسبب انقطاع النفط في ليبيا وهجمات الشرق الأوسط، وقالوا سجل النفط تقدمًا أسبوعيًا، مدعومًا باضطرابات الإنتاج في ليبيا وزيادة التوترات في الشرق الأوسط.

وجاء ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 74 دولارًا للبرميل، ليسجل مكاسب أسبوعية بنسبة 3 ٪، وعطل المتظاهرون في ليبيا الإمدادات من حقلي الشرارة والفيل، وهو ما قد يؤدي إلى خروج حوالي 300 ألف برميل يوميا من السوق. وفي الوقت نفسه، أعلنت جماعة الحوثي المسلحة في اليمن مسؤوليتها عن هجوم آخر على سفينة تجارية في البحر الأحمر.

وكان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في طريقه إلى الشرق الأوسط بعد هجوم مميت في إيران أثار مخاوف من اتساع نطاق الصراع، وتعوض المخاطر الجيوسياسية بيانات المخزونات الأمريكية الهبوطية التي أظهرت زيادات كبيرة في مخزونات البنزين والديزل.

وتأتي مكاسب النفط الخام خلال الأسبوع الماضي على الرغم من أن المحللين أصبحوا أكثر تشاؤما بشأن السوق، وخفضت وول ستريت بالفعل توقعات الأسعار لهذا العام بعد انخفاض مؤشر برنت العالمي بنحو الخمس في الربع الأخير، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في الإمدادات من خارج تحالف أوبك+، بقيادة شركات النفط الصخري الأمريكية، في حين من المتوقع أن يتباطأ نمو الاستهلاك.

وقال وارن باترسون، وإيوا مانثي، محللا مجموعة أي إن جي المالية، في مذكرة: «ارتفعت أسعار النفط بفعل المخاوف المستمرة بشأن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وتعطل الإمدادات العالمية، ولا يزال هناك الكثير من التوتر في الشرق الأوسط حيث يطلق المتمردون الحوثيون طائرة بحرية بدون طيار في البحر الأحمر، بينما قتلت غارة جوية أمريكية في بغداد قائد جماعة مسلحة مدعومة من إيران، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن انفجارين في إيران في وقت سابق من الأسبوع».

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع بسبب قوة الاقتصاد الأمريكي واضطرابات الشرق الأوسط. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط في إغلاق الجمعة، مدعومة بعلامات القوة الأساسية في الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى احتمالية انقطاع الإمدادات في منطقة الشرق الأوسط الحاسمة.

وأظهرت البيانات الصادرة في وقت سابق من يوم الجمعة أن الاقتصاد الأمريكي أضاف وظائف أكثر بكثير مما كان متوقعا في ديسمبر، حيث زادت الوظائف غير الزراعية بمقدار 216000 الشهر الماضي، مرتفعة من علامة معدلة بالخفض قدرها 173000 في نوفمبر.

وفي حين أن هذا الرقم القوي أدى إلى تخفيف التوقعات بأن يبدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة في مارس، إلا أنه لا يزال يشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي الأساسي، وهو الأكبر في العالم وأكبر مستهلك للنفط الخام، لا يزال يتمتع بصحة جيدة على الرغم من سلسلة من رفع أسعار الفائدة العام الماضي لترويض التضخم.

كما تدعم سوق النفط الخام المخاوف المستمرة بشأن استهداف الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن للشحن في البحر الأحمر، مما يعطل الإمدادات من هذه المنطقة الغنية بالنفط، وقالت شركة الشحن العملاقة ميرسك، في بيان يوم الجمعة، إنها ستحول سفنها بعيدًا عن منطقة البحر الأحمر في «المستقبل المنظور»، حيث وصفت ثاني أكبر شركة شحن في العالم، الوضع في المنطقة، وهي شريان تجاري حيوي بين أوروبا وآسيا، بأنه شديد التقلب».

وفي حين أن هذه الاضطرابات في إمدادات الشرق الأوسط أدت إلى انتعاش النفط الخام هذا الأسبوع، إلا أن الانتعاش كان محدودًا بسبب البيانات التي تظهر زيادة هائلة في مخزونات المنتجات النفطية الأمريكية في الأسبوع الأخير من عام 2023، وتشير القراءة إلى أن الطلب ظل ضعيفا في أكبر مستهلك للوقود في العالم.
وأظهر إصدار إدارة معلومات الطاقة الأسبوع الماضي أن مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية انخفضت بمقدار 5.5 ملايين برميل خلال الأسبوع، على الرغم من وجود زيادات كبيرة في جانب الإنتاج. وقال محللون في آي إن جي في مذكرة إن مخزونات البنزين زادت بمقدار 10.9 ملايين برميل وارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 10.09 ملايين برميل. كما أثر انتعاش الدولار على أسعار النفط، حيث تسارعت العملة الأمريكية إلى أعلى مستوياتها في أكثر من ثلاثة أسابيع وسط تزايد حالة عدم اليقين بشأن خطط مجلس الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة.

إلى ذلك، تلقت شركة النفط الأمريكية العملاقة شيفرون ضربة بقيمة 4 مليارات دولار (3.2 مليارات جنيه استرليني) بعد القواعد الصارمة التي أدخلها الديمقراطيون في كاليفورنيا والتي أثرت على الاستثمار. وقالت شركة شيفرون، التي لديها أيضًا مصالح واسعة في بحر الشمال، إنها واجهت «تحديات تنظيمية مستمرة» في الولاية مما أدى إلى «انخفاض مستويات الاستثمار المستقبلية المتوقعة في خطط أعمالها».

ويأتي ذلك في أعقاب القوانين واللوائح الجديدة التي أقرتها الهيئة التشريعية التي يهيمن عليها الديمقراطيون في كاليفورنيا والتي قيدت ترخيص مشاريع النفط والغاز الجديدة وأجبرت المشغلين على تخصيص المزيد من التمويل لسد الآبار التي تقترب من نهاية الإنتاج.

وبشكل منفصل، وافق المجلس التشريعي للولاية العام الماضي على مشروع قانون يحد من الأماكن التي يمكن فيها حفر آبار نفط جديدة، ويوفر مناطق عازلة حول المنازل والمدارس والمواقع الحساسة الأخرى.

ويمنح قانون آخر، دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير، ولاية كاليفورنيا سلطة فرض غرامات على شركات النفط التي تسبب انسكابات نفطية كبيرة بعقوبات تصل إلى 70 ألف دولار في اليوم. وقد تم ربط شركة شيفرون بالعديد من هذه الانسكابات.

كما حظر المنظمون بالولاية أيضًا بيع معظم السيارات الجديدة التي تعمل بالبنزين والديزل في كاليفورنيا بحلول عام 2035 وصوتوا لجعل الولاية محايدة للكربون بحلول عام 2045 مما قد يؤدي إلى خفض الطلب على البترول السائل بنسبة 94 ٪. وفي رسالة إلى مسؤولي الولاية في نوفمبر، قال آندي والز، رئيس منتجات الأمريكتين في شركة شيفرون: «إن سياسات كاليفورنيا جعلت استثمارات شيفرون في ولايتها الأصلية أكثر خطورة من الاستثمار في ولايات أخرى». وقال «في العام الماضي، ألغينا العديد من المشاريع بسبب تحديات الترخيص».

ومع ذلك، قالت شيفرون في بيان إنها تتوقع مواصلة تشغيل الأصول المتضررة لسنوات عديدة قادمة. وتنتج شيفرون نحو 75 ألف برميل من النفط والغاز يوميا في حقول بوسط كاليفورنيا. وفي العام الماضي، أعلنت الشركة عن أرباح عالمية بلغت 36 مليار دولار للسنة المالية 2022، أي أكثر من ضعف العام السابق حيث استفادت من ارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن تكون أرباحها لعام 2023، المتوقعة في فبراير، أقل بكثير.

وتواجه شركة شيفرون، التي تمتلك حصة 20 % في حقل كلير للنفط، غرب جزر شيتلاند، وهو أحد أكبر الحقول في المملكة المتحدة، مشاكل أيضا بشأن منصات النفط والغاز السابقة في خليج المكسيك. وقد باعتها إلى شركة فيلدوود للطاقة، وهي شركة منفصلة، والتي تقدمت لاحقًا بطلب لإشهار إفلاسها بموجب الفصل 11، ولم تترك أموالاً كافية لوقف تشغيل الآبار وخطوط الأنابيب والمنصات. وهذا يعني أن تكاليف وقف التشغيل ستعود إلى شركة شيفرون. وقالت شيفرون في ملف: «ستعترف الشركة بالخسارة المتعلقة بالتزامات التخلي والإخراج من الخدمة من أصول إنتاج النفط والغاز التي تم بيعها سابقًا في خليج المكسيك الأمريكي، حيث تقدمت الشركات التي اشترت هذه الأصول بطلب للحماية بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس الأمريكي. وأضافت شركة شيفرون: «نعتقد أنه من المحتمل والمقدر الآن أن يعود جزء من هذه الالتزامات إلى الشركة. ونتوقع القيام بأنشطة وقف تشغيل هذه الأصول خلال العقد المقبل.

وتؤثر التطورات في أسواق النفط، على إمدادات الغاز، وأعلنت شركة الطاقة الروسية العملاقة غازبروم عن رقم قياسي يومي جديد لكمية الغاز الموردة للصين في الوقت الذي يسعى فيه فلاديمير بوتين لدعم اقتصاد الحرب. ولم تحدد الشركة التي تسيطر عليها الدولة رقما للكمية اليومية الموردة، لكنها قالت إن إجمالي الصادرات لعام 2023 عبر خط أنابيب طاقة سيبيريا بلغ 22.7 مليار متر مكعب، وهو رقم قياسي أيضا.

وكان هذا أكثر بحوالي 1.5 مرة من 15.4 مليار متر مكعب التي تم توفيرها في عام 2022. وللمقارنة، تستهلك المملكة المتحدة حوالي 76 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا. وتعمل شركة غازبروم على زيادة إمداداتها إلى الصين بعد خسارتها معظم أسواقها الأوروبية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وتخطط الشركة لمزيد من الزيادات حتى يصل خط الأنابيب إلى القدرة التصديرية الكاملة البالغة 38 مليار متر مكعب بحلول نهاية عام 2025.

ويأتي هذا الإعلان في الوقت الذي فرض فيه الاتحاد الأوروبي عقوبات على أكبر شركة لاستخراج الماس في العالم ورئيسها التنفيذي كجزء مما أسماه «التزامه الثابت» تجاه أوكرانيا في الحرب ضد روسيا، واستهدفت هذه الخطوة شركة الروسا، التي تمثل حوالي 90 % من إنتاج الماس في روسيا، ورئيسها بافل مارينيتشيف.

أسواق النفط أقل من أسعارها .. خط متواز مع التوترات الجيوسياسية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أنهت أسعار النفط الأسبوع الأول من 2024 في المنطقة الخضراء، في خط متواز مع التوترات الجيوسياسية، وحقق خام برنت مكاسب أسبوعية 2.23 في المائة والخام الأمريكي مكاسب بنحو 3 في المائة.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن أسعار النفط الخام سجلت تقدما أسبوعيا مدعوما باضطرابات الإنتاج في ليبيا وزيادة التوترات في الشرق الأوسط، مشيرا إلى ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 74 دولارا للبرميل، مسجلا مكاسب أسبوعية بنسبة 3 في المائة، فيما عطل المتظاهرون في ليبيا الإمدادات من حقلي الشرارة والفيل وهو ما قد يؤدي إلى خروج نحو 300 ألف برميل يوميا من السوق.

ولفت التقرير إلى أن الأخطار الجيوسياسية عوضت بيانات المخزونات الأمريكية الهبوطية التي أظهرت زيادات كبيرة في مخزونات البنزين والديزل، موضحا أن مكاسب النفط الخام تأتي هذا الأسبوع رغم أن المحللين أصبحوا أكثر تشاؤما بشأن مستقبل الطلب في السوق النفطية.

وأفاد التقرير بتخفيض وول ستريت بالفعل توقعات الأسعار لهذا العام بعد انخفاض مؤشر برنت العالمي بنحو الخمس في الربع الأخير، موضحا أن من المتوقع أن تستمر الزيادة في الإمدادات من خارج تحالف «أوبك +»، بقيادة شركات النفط الصخري الأمريكية في حين من المتوقع أن يتباطأ نمو الاستهلاك.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن أسعار النفط الخام أغلقت الأسبوع الأول من العام الجديد بمكاسب مع استمرار التوترات في الشرق الأوسط في تقديم الدعم. وأشار التقرير إلى أن أسعار النفط أنهت هذا الأسبوع على ارتفاع طفيف، بعد أن ساعدت التوترات الجيوسياسية على تعويض الخسائر وفقا لبيانات المخزون الأمريكي، وذلك رغم السحب الكبير من مخزون النفط الخام بمقدار 5.5 مليون دولار، مشيرا إلى تسجيل كل من البنزين والديزل مخزونات ضخمة لكن التوترات الجيوسياسية حدت من انخفاض الأسعار.

ونوه التقرير إلى أنه تم إغلاق أكبر حقل نفط في ليبيا، وهو حقل الشرارة، الذي تبلغ طاقته 300 ألف برميل يوميا، بعد أن سيطر محتجون على الحقل، للمرة الثانية خلال الأشهر الستة الماضية.

وأبرز التقرير أن صفقات الاندماج والاستحواذ في مجال النفط الأمريكي لم تنته بعد، حيث وافقت شركة إنتاج النفط الأمريكية APA Corp على شراء نظيرتها في الصخر الزيتي Callon Petroleum في صفقة تشمل جميع الأسهم بقيمة 4.5 مليار دولار بما في ذلك الديون، حيث تعزز APA نشاطها في مشروعات المنبع في الولايات المتحدة.

وسلط التقرير الضوء على أن تحالف «أوبك +» سيجتمع مرة أخرى في فبراير المقبل في اجتماع سيركز على تأكيد التماسك والوحدة، حيث تعتزم «أوبك +» عقد اجتماعها الوزاري الأول لعام 2024 سعيا لتقييم تنفيذ تخفيضات الإنتاج الطوعية التي يبلغ مجموعها 2.2 مليون برميل يوميا.

من جانبها، ذكرت وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية في أحدث تقاريرها بشأن العقود الآجلة للنفط، أن النفط الخام ارتفع إلى أعلى مستوياته في ست جلسات مع استعداد السوق لاضطرابات الشرق الأوسط.

وأوضح التقرير أن خام غرب تكساس الوسيط استقر لفبراير في بورصة نيويورك على ارتفاع بمقدار 1.62 دولار ليصل إلى 73.81 دولار للبرميل، وارتفع سعر خام برنت لمارس في بورصة نيويورك 1.17 دولار لينهي الجلسة عند 78.76 دولار للبرميل. ونقل التقرير عن «تي دي سيكيوريتيز» تأكيدها أن أسواق الطاقة أقل من أسعارها بشكل كبير بسبب الارتفاع المستمر في الأخطار الجيوسياسية.

وأبرز التقرير تأكيد بيانات «ستاندرد آند بورز جلوبال كومموديتي إنسايتس» أن حركة المرور المحولة في البحر الأحمر أدت إلى ارتفاع عدد حجوزات السفن في جنوب إفريقيا بنسبة 80 في المائة في الأسبوع المنتهي في 4 يناير، في حين أن الموانئ عبر غرب وشرق إفريقيا تلبي الطلب المتزايد.

ونوه التقرير إلى شعور مستوردي الطاقة الرئيسين في شمال شرق آسيا بقلق متزايد بشأن الأخطار المحتملة على الإمدادات بسبب تصاعد التوترات في المنطقة. ونقل التقرير عن جمعية النفط اليابانية تأكيدها الشعور بقلق بالغ إزاء أي تدهور إضافي في الوضع في الشرق الأوسط، حيث تحتاج بشدة إلى مراقبته عن كثب لأن اليابان خصوصا لديها اعتماد كبير للغاية على الشرق الأوسط في إمدادات النفط الخام.

ولفت التقرير إلى تلقي أسعار النفط مزيدا من الدعم من تقرير التوظيف الأمريكي القوي، الذي خفف المخاوف من تباطؤ الطلب على المنتجات المكررة في الولايات المتحدة على المدى القريب، وقد أضاف أصحاب العمل 216 ألف وظيفة في ديسمبر، حسبما أظهرت بيانات وزارة العمل في 5 يناير، بزيادة 43 ألفا على الشهر السابق وتجاوزت توقعات السوق بكثير. ونبه التقرير إلى ارتفاع مخزونات المنتجات المكررة في الولايات المتحدة بشكل حاد في الأسبوع المنتهي في ديسمبر، وقد أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في 4 يناير، أن النفط ارتفع وسط تراجع الطلب خلال أسبوع العطلة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، أنهت أسعار النفط الأسبوع الأول من 2024 في المنطقة الخضراء، في خط متواز مع توترات منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل تصاعد الأخطار في البحر الأحمر جراء الهجمات التي تستهدف السفن التجارية.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.51 في المائة عند التسوية، الجمعة 5 يناير، لتسجل 78.76 دولار للبرميل، لتحقق مكاسب أسبوعية 2.23 في المائة. في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.24 في المائة عند التسوية، لتصل إلى 73.81 دولار للبرميل، محققة مكاسب أسبوعية بنسبة 3 في المائة.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة Again Capital LLC، «مع التوترات في الشرق الأوسط، يجب أن ترتفع علاوة التداول الجيوسياسية»، موضحا أن «من الصعب على المتداولين تجاهل هذه العناوين الرئيسة».

وأنهى الخامان القياسيان الأسبوع الأول من العام في المنطقة الخضراء في الوقت الذي أصبح التجار أكثر قلقا بشأن التوترات في الشرق الأوسط.

وتثير الاضطرابات في البحر الأحمر مخاوف واسعة، في ظل تصاعد الهجمات الحوثية ضد السفن، ومع اضطرار شركات شحن عملاقة إلى اتخاذ تدابير حمائية مع ارتفاع حدة الأخطار.

ودفعت الهجمات على السفن في البحر الأحمر شركة ميرسك الدنماركية، على وقف الشحن عبر الممر المائي الرئيس في المستقبل المنظور. يشار إلى أن أسعار النفط، كانت قد أنهت 2023 مسجلة أكبر انخفاض سنوي منذ 2020، بنحو 10 في المائة، وذلك مع سيطرة المخاوف المرتبطة بزيادة المعروض في السوق من الإنتاج القياسي خارج «أوبك». ورغم تصاعد التوترات الجيوسياسية خلال 2023، إلا أن أسعار النفط سجلت تراجعا على أساس سنوي، لينهي الخام الأمريكي تعاملات العام عند 71.65 دولار للبرميل، ليخسر نحو 10.73 في المائة خلال العام في أول انخفاض سنوي له منذ 2020. كما أنهت العقود الآجلة لمزيج برنت العام عند مستوى 77.04 دولار للبرميل، لتخسر 10.32 في المائة خلال عام. من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة هذا الأسبوع بمقدار واحدة. وذكر تقرير شركة بيكر هيوز- الجمعة وهي أول بيانات أسبوعية للعام الجديد- أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض بمقدار واحدة إلى 621 هذا الأسبوع. وعلى مدار 2023، شهدت الولايات المتحدة انخفاضا في عدد منصات النفط والغاز النشطة بمقدار 157 منصة، مع تحقيق إنتاج قياسي. وكان عدد منصات الحفر في نهاية العام أيضا أقل بـ452 منصة من عصر ما قبل الوباء، مرة أخرى، كل ذلك مع تجاوز معدلات الإنتاج قبل الوباء بمقدار 1377 مليون برميل يوميا، وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة.

تعليق تجارة النفط بين الصين وإيران بعد سعي طهران لرفع الأسعار الاقتصادية

قالت مصادر «إن تجارة النفط بين الصين وإيران توقفت مع قيام طهران بحجب الشحنات ومطالبتها بأسعار أعلى من أكبر عملائها، ما يقلص الإمدادات الرخيصة لأكبر مستورد للخام في العالم».

وقد يؤدي انخفاض إمدادات النفط الإيراني، التي تشكل نحو 10 في المائة من واردات الصين من الخام وبلغت مستوى قياسيا في أكتوبر الماضي، إلى دعم الأسعار العالمية، بحسب «رويترز».

وأظهرت البيانات، أن واردات الصين من النفط الخام زادت 13.52 في المائة على أساس سنوي في أكتوبر، مع زيادة شركات التكرير مشترياتها عن طريق حصص الواردات الجديدة ونمو الطلب المحلي على الوقود خلال عطلة الأسبوع الذهبي.

وبلغ إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام في أكتوبر 48.97 مليون طن متري، أو 11.53 مليون برميل يوميا، وفقا للإدارة العامة للجمارك، بارتفاع طفيف عن 11.13 مليون في سبتمبر.

وسجلت واردات أكبر مشتر للنفط في العالم منذ بداية العام 473.22 مليون طن حتى أكتوبر، أو 11.36 مليون برميل يوميا، بزيادة 14.4 في المائة عن العام السابق.

وتلقى الاستهلاك المحلي للبنزين ووقود الطائرات دفعة قوية خلال عطلة الأسبوع الذهبي التي استمرت ثمانية أيام، عندما قام المسافرون بما مجموعه 826 مليون رحلة داخل البر الرئيسي للصين، بزيادة 71.3 في المائة عن العام السابق.

وزاد الاستيراد كذلك على خلفية إطلاق دفعة رابعة من حصص واردات النفط الخام، وأرباح التكرير الجيدة خلال الربع الثالث.

وأظهرت البيانات أن صادرات الوقود المكرر بلغت 5.17 مليون طن، بانخفاض عن 5.44 مليون في سبتمبر لكن بزيادة 16.07 في المائة مقارنة بـ4.46 مليون قبل عام.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، بلغت واردات الصين منه 8.79 مليون طن الشهر الماضي، بزيادة 15.5 في المائة عنه قبل عام، لكنها انخفضت عن 10.15 مليون طن في سبتمبر.

الصندوق السيادي الفلبيني يدرس الاستثمار في الشركة المشغلة لشبكة نقل الطاقة الاقتصادية

ذكر رئيس صندوق «ماهارليكا» للاستثمار وهو صندوق ثروة سيادية في الفلبين، أنه يؤيد اقتراحا للصندوق للاستثمار في الشركة، التي تشغل شبكة نقل الطاقة في البلاد.

ووفقا لـ«الألمانية» قال رافايل كونسينج رئيس الصندوق في بيان أمس، إن «مؤسسة الشبكة الوطنية في الفلبين هي العمود الفقري لنظام الطاقة في بلادنا».

وأضاف «الاستثمار في مؤسسة الشبكة الوطنية من خلال صندوق (ماهارليكا) هو استثمار في مستقبل الفلبين».

وكانت عديد من محطات الطاقة قد تعطلت في الثاني من يناير وفقدت «باناي آيلاند» بوسط الفلبين 70 في المائة من إمدادها المعتاد حسب وكالة «بلومبيرج».

وأمر الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس من لجنة تنظيم الطاقة باستكمال مراجعة إعادة ضبط المعدلات لشركة «الشبكة الوطنية الفلبينية» قريبا، بينما ألقى باللائمة على الشركة المشغلة لخطوط نقل الطاقة في انقطاع الكهرباء الأسبوع الماضي في جزيرة باناي.

وقال ماركوس في بيان الجمعة، إنه يجب على لجنة تنظيم الطاقة «استكمال إعادة ضبط معدلات شركة الشبكة الوطنية الفلبينية دون مزيد من التأجيلات، لضمان إذعان الشركة لالتزاماتها القانونية والتنظيمية، والدفاع بوضوح ضد أي محاولة لتأجيل أو تأخير أو منع تطبيق التدابير التنظيمية».

وقال، معلقا على انقطاع الكهرباء، «المحاسبة تقع على عاتق شركة الشبكة الوطنية الفلبينية. إنها مكلفة باستقرار الشبكة. ويشمل الاستقرار التعامل بشكل استباق مع الأعطال والأحداث غير المتوقعة، وهو واجب لم تستوفه الشركة بشكل ملائم للأسف». إلى ذلك صرح إيلي ريمولونا محافظ البنك المركزي الفلبيني بأن البنك يتحرك باتجاه إطار سعر صرف «أقل إدارة» فيما يخفف تراجع التضخم من الضغط على صناع السياسات لكبح ضعف البيزو.

وقال ريمولونا في منتدى الخميس الماضي، بمانيلا، «نعتقد أن التدخل يجب ألا يحدث إلا في أوقات الضغط»، مقرا بأن البنك المركزي الفلبيني «يتدخل كثيرا» في سوق العملات الأجنبية.

وكان البنك المركزي الفلبيني قد تدخل لحماية البيزو في الأعوام الأخيرة للسيطرة على التضخم المستورد فيما ضربت قوة الدولار عملات السوق الناشئة عالميا. وفي سبتمبر، أشار ريمولونا إلى أن المسؤولين تدخلوا للدفاع عن البيزو الذي كان يعادل 57 أمام الدولار لمنع انخفاض أكثر في قيمة العملة. وأتت تلك الجهود بثمارها، حيث أصبح البيزو بين قليل من العملات الآسيوية التي ازدادت قوة أمام الدولار العام الماضي.

5 ملايين ريال غرامة عدم الالتزام بأجور توزيع الغاز والبترول السائل

إبراهيم العلوي (جدة)

عكاظ

طرحت وزارة الطاقة، مشروع جدول المخالفات لأنشطة نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.

ويهدف جدول المخالفات إلى بيان مخالفات أحكام النظام أو اللائحة التنفيذية أو لوائح الأنشطة أو دليل تقديم خدمة توزيع وبيع غاز البترول السائل، أو شروط وأحكام الرخصة أو التعليمات أو القرارات التي تصدرها الوزارة، ويُحدّد جدول المخالفات تصنيف الغرامة المالية ومقدارها لكل مخالفة، وقواعد ومعايير تطبيقها.

وأكد المشروع، أنه يُعاقب كل من يرتكب أي مخالفة لأحكام هذا النظام أو اللائحة التنفيذية أو اللوائح أو شروط الرخصة أو التعليمات أو القرارات التي تصدرها الوزارة، أو شرع في ذلك بواحدة أو أكثر من العقوبات الآتية: غرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، إيقاف النشاط جزئيّاً أو كليّاً لمدة لا تتجاوز سنة، وإلغاء الرخصة.

كما ورد في الفقرة رقم (3) من المادة ذاتها أن للجنة المشار إليها في الفقرة (1) من المادة (السابعة عشرة) من النظام ما يأتي: فرض غرامة بما لا يتجاوز (10%) من قيمة المخالفة الأصلية عن كل يوم يستمر فيه المخالف في مخالفته بعد تبليغه بقرار اللجنة، ومضاعفة الغرامة الموقعة على المخالف في حالة تكرار المخالفة نفسها في ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة قرار العقوبة السابقة نهائياً، وإلزام المخالف بإعادة المبالغ التي حصل عليها نتيجة المخالفة إلى أصحابها، ويجوز تضمين القرار الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة؛ وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب القرار الصفة القطعية.

وأشارت قواعد عامة للمشروع إلى أنه متى رأت اللجنة تطبيق عقوبة الغرامة المالية بحق المخالف؛ تكون الغرامة المالية وفق الجدول المحدد لكل نشاط في (ثالثا)، مع عدم الإخلال بحق اللجنة في تطبيق أي عقوبة أخرى تراها من العقوبات المنصوص عليها في المادة (السادسة عشرة) من النظام.

3 تصنيفات رئيسة

صنَّف المشروع المخالفات إلى ثلاثة تصنيفات رئيسة: عالية، ومتوسطة، ومنخفضة. وشدد على معايير إيقاع الغرامة المالية التي تحددها اللجنة؛ وفق المنصوص عليه في جدول المخالفات لكل نشاط تكون وفق جسامة المخالفة، والموقع الجغرافي للمنشأة، وحجم المنشأة، وإجمالي إيرادات المخالف خلال السنة المالية السابقة لضبط المخالفة، والظروف المشدّدة والمخففة للغرامة المالية، ومدى خطورة المخالفة والآثار المترتبة عليها، وتوفر القصد من ارتكاب المخالفة والإصرار على ذلك، وعدم اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من الآثار السلبية للمخالفة، وعدم تعاون المخالف على إزالة المخالفة. ومن أبرز المخالفات، مزاولة نشاط نقل الغاز من مصادره إلى مرافق التعبئة والتخزين أو شبكة توزيع الغاز المستقلة دون رخصة سارية، التي صنفت بكونها عالية غرامتها في الحد الأدنى 250 ألف ريال، وفي حدها الأعلى 5 ملايين ريال.

كما جاءت مخالفات عدم قيام المرخص له المدار بتمكين المدير المؤقت من القيام بأعمال الإدارة، ومخالفة قيام المرخص له المدار بعد إشعاره بقرار الوزارة بشأن تولي الإدارة، باتخاذ إجراءات مرتبطة بالنشاط دون موافقة سابقة من الوزارة، وعدم الالتزام بأجور النشاط المعتمدة، من المخالفات ذات التصنيف العالي وغرامتها في الحد الأدنى 250 الف ريال، وفي حدها الأعلى 5 ملايين ريال.

وزير الطاقة اليمني لـ«عكاظ»: محادثات الرياض خلصت إلى التركيز على الحلول المستدامة

سعيد الجعفري (عدن)

عكاظ

قال وزير الكهرباء والطاقة اليمني المهندس مانع بن يمين، إنه بالتزامن مع حلول العام الجديد يتطلع إلى أن يكون حافلاً بالإنجازات في قطاع الكهرباء، تنطلق من خلاله وزارة الكهرباء والطاقة، للانتقال نحو تنفيذ الحلول الإستراتيجية والمشاريع المستدامة في القطاع، وتحقيق التعافي المطلوب وفقاً للخطة الخمسية المعدة، والمضي قدماً في خطوات الإصلاحات.

وتطرق بن يمين، في معرض حديثه لـ«عكاظ»، إلى أهم القضايا التي تشغل اهتمام وزارته، مشيراً إلى أن عجلة التغيير بدأت بالدوران ولن تتوقف، وأنه يثق باستمرار في دعم ومساندة المملكة، وأنه لا يمكن بأي حال الاستمرار في توليد الكهرباء بالاعتماد على الديزل ذي الكلفة المرتفعة، ويجب العمل سريعاً للخروج من هذا الوضع، والاستغناء عن جميع المحطات التي تعمل بوقود الديزل، لافتاً إلى أن ذلك يتطلب إيجاد البدائل المناسبة والبدء في إنشاء محطات توليد تعمل بالغاز والمازوت الأقل كلفة. مؤكداً الإصرار على تقليل كلفة إنتاج الكهرباء بإنشاء محطات تعمل بوقود الغاز والمازوت. ولفت إلى مساعي وزارة الكهرباء والطاقة للاستفادة من منحة دعم الموازنة العامة للدولة المقدمة من قبل خادم الحرمين الشريفين وولي عهده، من خلال تخصيص جزء منها لإنشاء محطات جديدة، بدلاً من الاستمرار في استنزاف الموازنة في شراء الوقود لمحطات لا تزال تعمل بمادة الديزل ذات التكلفة المرتفعة. موضحاً، أن ذلك يتطلب موافقة الحكومة وهو ما سوف تعمل عليه الوزارة.

معرباً عن ثقته بمجلس القيادة الرئاسي، والحكومة في دعم قطاع الكهرباء، بما يمكن معه انطلاقة حقيقية يلمس نتائجها المواطنون في أهم خدمة تدخل إلى منازلهم باستمرار، وتجلب مع قدومها السعادة في كل بيت، منوهاً أنه تقلد المنصب كوزير للكهرباء والطاقة في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة، وأنه عاش المعاناة جنباً إلى جنب مع المواطنين جراء انقطاع الكهرباء، مفيداً بأن ساعات طويلة أمضاها مع ارتفاع درجة الحرارة، كأي مواطن عاش المعاناة، وأحس بآلام الناس، وتجول في شوارع وأحياء عدن، التي شهدت صيفاً ساخناً، وكان قريباً من الناس وتفاصيل حياتهم اليومية، ومع كل ذلك مضت وزارته في العمل من أجل وضع اللبنات الأساسية للانتقال من هذه المرحلة الصعبة إلى مرحلة الشروع في خطوات للأمام، من أجل اتخاذ المعالجات المطلوبة، وفقاً لخطة وقفت على الواقع الحالي الصعب، والتركيز على الحلول المطلوب اتخاذها.

توفير الموارد

قال الوزير اليمني، إنه يقف إلى جانب الناس، وتحقيق كل تطلعاتهم التي تحتاج للمزيد من الوقت، فالمعروف أن مشاريع الكهرباء تتطلب توفير الموارد اللازمة، والإمكانيات الكبيرة والوقت الكافي في وقت تسلم المهمة وبدأ العمل من نقطة الصفر، وبنية تحتية في قطاع الكهرباء مدمرة، ومحطات انتهى عمرها الافتراضي تعمل بتكلفة عالية جداً وبكفاءة أقل، ومنذ أكثر من 10 سنوات توقف البرنامج الاستثماري للدولة مما فاقم المشكلات وتضاعفت معه التحديات. وأبدى تفاؤله بأن القادم أفضل، خصوصاً أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً نحو الانتقال إلى مرحلة جديدة في التأسيس للعمل المنظم للخروج من الواقع الصعب في واقع قطاع الكهرباء.

إحداث التغيير المنشود

أضاف بن يمين، أن الوزارة عقدت جلسة مباحثات مع نهاية هذا العام مع المسؤولين في المملكة في سياق الشروع في تدشين الانطلاقة الفعلية التي تسعى وزارة الكهرباء والطاقة إلى تحقيقها في إحداث التغيير المنشود في هذا القطاع، بما يلبي تطلعات المواطنين ويمكن من تحسين خدمة الكهرباء بالشراكة والتعاون من الأشقاء في البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.

نقطة التحول المهمة

وأشاد المهندس بن يمين، بالدعم السعودي المتواصل والمستمر لليمن في مختلف المجالات وخصوصاً في قطاع الكهرباء، معرباً عن تقدير الجمهورية اليمنية لكافة أشكال الدعم من قبل الأشقاء في المملكة حكومة وشعباً. وثمن جهود البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بقيادة سفير خادم الحرمين الشريفين لدى اليمن محمد آل جابر المشرف العام على البرنامج في تنفيذ عشرات المشاريع الإستراتيجية في اليمن في مختلف المجالات الحيوية، والعمل على الإسهام في تحسين مستوى الخدمات، من أجل التخفيف من معاناة الشعب اليمني، مستعرضاً جوانب التعاون والعمل المشترك مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في قطاع الكهرباء، وجملة الدعم المقدم من خلال الدُفع المتتالية لمنح المشتقات النفطية لمحطات توليد الكهرباء؛ وما تمثله من أهمية في تحسين خدمة الكهرباء، ومساعدة الحكومة اليمنية في تخفيف الأعباء، وتوفير التكلفة الباهظة التي ظلت تتكبدها الحكومة في شراء الوقود للمحطات، وما تشكله من استنزاف للخزينة العامة للدولة.

جلسات مع البرنامج السعودي

وقال وزير الكهرباء والطاقة اليمني، إن جلسة محادثات مكثفة ومهمة عقدها في العاصمة السعودية الرياض مع المشرف العام للبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن السفير محمد آل جابر، والفريق الفني والاستشاري والمعنيين بالبرنامج استمرت لأيام تناولت مختلف الأوضاع المتعلقة بالكهرباء وكافة الخطوات المطلوب اتخاذها خلال المرحلة القادمة في إنقاذ وضع الكهرباء من خلال الاعتماد على محطات توليد تعمل بالغاز أو المازوت ذات الكلفة الأقل وفقاً لرؤية وزارة الكهرباء والطاقة وخططها الرامية إلى إنتاج الطاقة بتكلفة أقل والمضي في مسارات التعافي في قطاع الكهرباء انطلاقاً من الخطة الخمسية للوزارة، مشيراً إلى أن المحادثات شددت على التركيز على الانتقال للعمل من خلال المشاريع الاستراتيجية من أجل الاستدامة.

كهرباء عدن.. حلول قادمة

ولفت إلى أن جلسة المحادثات ناقشت أوضاع الكهرباء بالعاصمة المؤقتة عدن، وفقاً لما تحظى به من أولوية قصوى في اهتمامات الوزارة والحكومة، في ظل المعاناة الكبيرة للعاصمة، وخلصت للحلول والمعالجات المطلوب اتخاذها لتحسين أوضاع الكهرباء من خلال إنشاء المشاريع ومحطات التوليد ورفع القدرة الإنتاجية للتوليد بما يتناسب مع احتياجات محافظة عدن. ووصف جلسات المحادثات بالمثمرة، وقال، إن نتائجها كانت إيجابية وواعدة بالمستقبل الأفضل لقطاع الكهرباء، مفيداً بأنه لمس اهتماماً كبيراً من قبل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في تعزيز مجالات الشراكة وتقديم الدعم المطلوب وتنفيذ المشاريع المقرة مسبقاً في قطاع الكهرباء واستعداد البرنامج للمرحلة القادمة في ضوء ما هو مقر مسبقاً.

الاستدامة وإيجاد الحلول

وأوضح وزير الكهرباء والطاقة اليمني، أن توصيات الأشقاء في المملكة من خلال المعنيين في البرنامج أكدت على الاستدامة وإيجاد الحلول الإستراتيجية التي تؤدي لتوفير خدمة كهرباء مستدامة وبنية أساسية متينة ومستقرة لليمن عموماً. وأشار إلى أن رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان 2030، التي جلبت المزيد من النهضة والازدهار للمملكة من شأنها أيضاً أن تنعكس بشكل إيجابي على اليمن، حيث لا يقتصر دورها على المملكة وحسب، ولكنها تتضمن تحقيق الازدهار بالمنطقة عموماً، وهو ما يجعلنا أكثر تفاؤلاً بأن القادم أفضل، مستعرضاً أبرز النتائج التي خرجت بها جلسة المحادثات والمواضيع المهمة التي تطرقت إليها.

مشيراً إلى إنه جرى خلالها الوقوف على كافة التفاصيل المتعلقة بواقع الكهرباء في اليمن في ظل الكثير من التحديات والتدخلات المطلوب اتخاذها من قبل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن استكمالاً لسلسلة الدعم المقدم لقطاع الكهرباء، والمشاريع المسبق إقرارها، في ظل الشراكة القائمة مع البرنامج على مدى السنوات السابقة، وذلك بالتركيز على الحلول المستدامة التي تلبي تطلعات المواطنين.

مسارات التعافي

وكشف بن يمين، إلى أنه تمت مناقشة مجمل القضايا مع السفير السعودي محمد آل جابر، ومنها مصفوفة الإصلاحات التي تنفذها الوزارة ضمن مسارات التعافي في قطاع الكهرباء وفقاً للخطة الخمسية للوزارة وما تتضمنه من حلول على المدى القريب بهدف الحفاظ على الموجود، وكذلك ما يتعلق بالمدى القريب والمتوسط من أجل العمل على تقليل كلفة إنتاج الكهرباء في عموم المحافظات، وذلك بالاعتماد على الوقود الأقل كلفة سواء باستخدام الغاز للمحافظات القريبة من حقول النفط والغاز، أو من خلال الاعتماد على مادة المازوت في بقية المحافظات البعيدة عن مصادر إنتاج الغاز.

الخطة الخمسية والمرحلة الأولى

مؤكداً أنهم ركزوا على الإجراءات المطلوب اتخاذها بشكل عاجل لتغطية العجز في الطاقة الكهربائية بالعاصمة المؤقتة عدن وبقية المحافظات (لحج، أبين، الضالع، حضرموت، شبوة، المهرة، تعز)، وفقاً للخطة الخمسية الهادفة كمرحلة أولى إلى توفير 600 ميجاوات من خلال إنشاء محطات تعمل بالوقود الأقل كلفة عبر مادتي الغاز أو المازوت، للتخلص من الهدر واستنزاف خزينة الدولة، وذلك بإيقاف جميع المحطات التي تعمل بوقود الديزل ذي التكلفة المرتفعة والاعتماد على محطات مركزية تعد الحامل الأساسي لقطاع التوليد، مع التركيز أيضاً على الطاقة المتجددة، وكل ذلك ضمن خطة شاملة للسنوات القادمة تقدم الحلول المطلوبة في كافة قطاعات الكهرباء يجري العمل عليها بشكل متوازٍ في قطاعات النقل وتصريف الطاقة وشبكات التوزيع ومبيعات الطاقة.

خطوط النقل والتصريف

وفي ما يخص خطوط النقل والتصريف، قال بن يمين: خلصنا إلى التأكيد على المضي في استكمال إنشاء وتحديث الخطوط، خصوصاً بمحافظة أبين، وربط مديريات المحافظة بخط نقل من المحطة المركزية المقرر إنشاؤها، إلى جانب إعادة تأهيل خطوط النقل التي تربط عدن - جعار - لحج، مروراً بالحبيلين - الضالع، وكذلك بالنسبة لبقية المحافظات التي من المقرر أن تشهد إنشاء محطات إستراتيجية وخطوط نقل وفقاً لما تتضمنه خطة الوزارة بهذا الخصوص،

لافتاً إلى أنه تمت مناقشة الحلول المطلوب اتخاذها بشأن إجراء الصيانة المقرة مسبقاً لمحطة مأرب الغازية التي تجاوزت الساعات الافتراضية للتشغيل، وذلك من خلال الاستفادة من الدعم الكويتي المقدم عبر صندوق الكويت للتنمية المخصص لصيانة المحطة. وفي ما يتعلق بشبكات التوزيع، أوضح وزير الكهرباء والطاقة اليمني، أنه تم الوقوف على عدد من المشاريع المزمع تنفيذها، ومنها مشروع الضغط المنخفض والمتوسط الذي تم الإعلان عنه أثناء تشكيل مجلس القيادة الرئاسي ضمن حزمة الدعم السعودي المقدم لليمن، الذي سينفذه البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن. ويعمل حالياً الفريق الاستشاري بالبرنامج على إعداد الدراسات الميدانية لجميع محطات التحويل وشبكات التوزيع التي ستنفذ في العاصمة المؤقتة عدن، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة التنفيذ مباشرة، مفيداً بأن هذا المشروع يمثل أهمية بالغة، وسيمكن من تقليل الفاقد الفني الكبير الذي نعاني منه في الوقت الحالي، نظراً إلى توقف الإصلاحات في الشبكة خلال السنوات الماضية نتيجة لتوقف البرنامج الاستثماري الحكومي منذ أكثر من 10 سنوات.

وأوضح الوزير اليمني، أن المحادثات مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن تطرقت للإصلاحات الإدارية والقانونية واللائحة الجديدة التي أنجزتها الوزارة لهذا الغرض، وكانت قد عُقدت اجتماعات فنية في العاصمة المؤقتة عدن بين قيادة وزارة الكهرباء والطاقة والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بمحافظة عدن، وفقاً لمخرجات المحادثات المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض، بحضور مدير مكتب البرنامج في عدن المهندس أحمد مدخلي والمختصين لاستكمال النقاشات التي تمت بالرياض والشروع في إجراء عدد من الدراسات الميدانية.

وقال، إنه لا شيء يمكن أن يثنيه عن ذلك مهما كانت التحديات كبيرة، وإن لديه إيماناً كبيراً بأن النجاح أمر ممكن وليس مستحيلاً، مضيفاً أن الوزارة ماضية للعمل من خلال الخطة الإستراتيجية، وأنه في هذا السياق تم توقيع مذكرات تفاهم مع شركات عالمية كبرى، مثل شركة دايو الكورية، للتوجه نحو بناء وحدات معالجة الغاز كوقود لتشغيل محطات الكهرباء.

النفط يسجل مكاسب في أول أسبوع من 2024 عكاظ

ارتفعت أسعار النفط في آخر جلسة لها. وزاد سعر العقود الآجلة لخام برنت عند التسوية 1.17 دولار؛ أو ما يعادل 1.51% ليبلغ 78.76 دولار للبرميل، فيما سجلت مكاسب بنسبة 2.2% في أول أسبوع من 2024. وارتفعت العقود الآجلة للخام الأمريكي 1.62 دولار؛ أي ما يوازي 2.24% لتسجل 73.81 دولار للبرميل، بينما وصلت المكاسب الأسبوعية إلى 3%.

وقالت شركة الشحن العملاقة ميرسك: إنها ستحول مسار جميع سفنها بعيداً عن البحر الأحمر في المستقبل المنظور، محذرة العملاء من اضطرابات.

وقال جون كيلدوف المسؤول بشركة (أجين كابيتال إل.إل.سي): «إن تقريرا للحكومة الأمريكية يظهر نمو التوظيف في شهر ديسمبر سيدعم الطلب في العام القادم».
ووظف أصحاب العمل في الولايات المتحدة عدداً أكبر من المتوقع من العمال في شهر ديسمبر، في حين دفعت زيادة الأجور بقوة الأسواق المالية إلى التراجع عن توقعاتها ببدء مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في خفض أسعار الفائدة في شهر مارس القادم.

سفير الصومال لدى تركيا يترشح لمنصب في بلاد بنط الغنية بالنفط

اقتصاد الشرق

استقال سفير الصومال لدى تركيا للترشح لمنصب نائب رئيس ولاية بلاد بنط، المنطقة شبه المستقلة والغنية بالنفط في الجزء الشرقي من البلاد والتي تجري انتخابات يوم الإثنين.

وأصدر جامع عبد الله محمد، الذي يشغل المنصب في أنقرة منذ 2017، بياناً بشأن قراره على موقع «إكس»، «تويتر» سابقاً.

احتياطيات نفط وغاز

تتمتع بلاد بنط، وهي منطقة قاحلة في شمال شرق الصومال، باحتياطيات من النفط والغاز لم تُستخرج بالكامل على النطاق التجاري بسبب عدم الاستقرار المتواصل. وبصرف النظر عن الاشتباكات بين الحكومة الوطنية ومسؤولي بلاد بنط بخصوص قوانين الطاقة والانتخابات، فإن المنطقة معروفة منذ فترة طويلة بأنها ملاذ للقراصنة ومسلحي تنظيم الدولة الإسلامية.

تأتي الانتخابات في الإقليم الذي يبلغ عدد سكانه 4.9 مليون نسمة تقريباً بعد أسبوع من إبرام أرض الصومال، الإقليم المجاور الذي أعلن استقلاله من جانب واحد، اتفاقاً مع إثيوبيا لمنح الدولة غير الساحلية إمكانية الوصول إلى البحر الأحمر مقابل حصة في شركة الخطوط الجوية الإثيوبية.

يُنتظر أن يختار 66 مشرعاً زعيم بلاد بنط التالي خلال اجتماع في غاروي، عاصمة الإقليم.

ورفض الصومال، المالك المعترف به من قبل الأمم المتحدة للأرض، الصفقة باعتبارها غير قانونية واستدعت الدولة سفيرها في إثيوبيا مع استمرار تصاعد التوتر على الساحل الشمالي الشرقي للمحيط الهندي.

أسواق الطاقة العربية في 2023.. 4 تطورات رئيسة تركت آثارًا عالمية

أحمد بدر

الطاقة

رصدت وحدة أبحاث الطاقة ما شهدته أسواق الطاقة العربية في 2023 من أزمات وتحديات وعقبات، ما زالت بعض آثارها ممتدة حتى الآن؛ إذ إنها لم تقتصر على الدول في المنطقة، وإنما امتدت إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، يوضح مدير الوحدة أحمد شوقي، أن المنطقة العربية شهدت العديد من التطورات، التي لم تختلف كثيرًا عما شهدته الأسواق العالمية؛ فكانت هناك إنجازات في عدد من الدول، وعقبات وتحديات في دول أخرى.

وأوضح شوقي، خلال مشاركته في حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة» قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي على منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، بعنوان «حصاد الطاقة في 2023»، أن هناك 4 تطورات رئيسة شهدتها أسواق الطاقة العربية في 2023، تعد الأبرز في المنطقة خلال العام الماضي بالكامل.

أرامكو واقتحام سوق الغاز المسال

قال مدير وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي، إن التطور الأول الذي ميّز أسواق الطاقة العربية في 2023 كان دخول شركة أرامكو السعودية إلى سوق الغاز المسال، وهذه المسألة لا تعد تطورًا عربيًا فحسب، وإنما هي تطور كبير على المستوى العالمي.

وأضاف: «لقد استحوذت أرامكو على حصة أقلية في شركة «مد أوشن» للطاقة (Med Ocean)، في صفقة قيمتها 500 مليون دولار، والتي كانت تستهدف الاستحواذ على حصص في 4 مشروعات لإنتاج الغاز المسال في أستراليا».

وأوضح مدير وحدة أبحاث الطاقة أن هذه الخطوة تعد تطورًا كبيرًا في تجارة الغاز المسال، ولا سيما مع دخول لاعب مهم، وهو أرامكو، خاصة مع نمو أحجام تجارة الغاز المسال، التي تصل حاليًا إلى نحو 400 مليون طن.

التطور الثاني، وفق شوقي، والذي كانت مهمًا بالنسبة لأسواق الطاقة العربية في 2023، يرتبط بتداعيات حرب غزة، وتأثيرها في واردات مصر والأردن من الغاز الإسرائيلي، التي توقّفت بشكل مؤقت لمدة 4 أيام، في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وتابع: «هذه الواردات عادت مرة أخرى ولكن بمستويات منخفضة، قبل أن تعود إلى طبيعتها مؤخرًا؛ إذ إن مصر تستورد نحو 800 مليون قدم مكعبة يوميًا من الغاز الإسرائيلي، وأغلب هذه الكميات تتجه إلى الإسالة في محطتي إدكو ودمياط، قبل إعادة تصديرها».

ولفت إلى أن هذه الخطوة أثرت في صادرات مصر خلال العام الماضي، ليس هذا فحسب، وإنما تسببت في تفاقم أزمة الكهرباء، كما أن تراجع الإنتاج المحلي للغاز بجانب ارتفاع درجة الحرارة، كل هذا أدى إلى أزمة كبيرة في قطاع الطاقة المصري.

وأردف، خلال مشاركته في حلقة «أنسيات الطاقة»، التي قدّمها الدكتور أنس الحجي: «تزامن هذا أيضًا مع انخفاض إنتاجية محطات الطاقة المتجددة في مصر».

الهيدروجين وصفقات الغاز المسال العربية

قال مدير وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي، إن التطور الثالث، بأسواق الطاقة العربية في 2023، كان ما رصدته الوحدة بشأن صفقات تصدير الغاز المسال التي شهدت زخمًا كبيرًا في الدول العربية.

على سبيل المثال، بحسب شوقي، وقّعت قطر -ممثلة في شركة قطر للطاقة- 6 صفقات لتصدير الغاز المسال، كما وقّعت الإمارات 6 صفقات، لكن التطور الأبرز كان بالنسبة إلى سلطنة عمان، التي وقّعت 10 صفقات، تتراوح مدتها بين 4 و10 سنوات.

وتابع: «لدينا في منصة الطاقة تقرير مطول خاص بصفقات الغاز المسال العماني، يمكن الاطلاع عليه لمعرفة المزيد، وهناك أيضًا تقرير أو ملف خصّصته وحدة أبحاث الطاقة للحديث عن سلطنة عمان التي شهدت ازدهار الطاقة خلال 2023».

وأوضح أنه فيما يخص الهيدروجين، فإن سلطنة عمان تتجه إلى أن تكون سادس أكبر مصدري الهيدروجين عالميًا في 2030، وهي توقعات لوكالة الطاقة الدولية والعديد من المؤسسات العالمية، لذلك كان العام الماضي مميزًا بالنسبة لسلطنة عمان.

وأضاف مدير وحدة أبحاث الطاقة: «التطور الرابع بأسواق الطاقة في 2023، يتعلق بالهيدروجين، الذي شهد تطورات كبيرة خلال العام الماضي على مستوى الدول العربية، إذ رصدنا اعتماد بعض الدول إستراتيجيات طموحة لتعزيز دور هذا الوقود الأخضر».

ولفت إلى اعتماد دولة الإمارات الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين في يوليو/تموز الماضي، بهدف الاستحواذ على حصة تصل إلى 25% من السوق العالمية، وكذلك اتجاه مصر إلى اعتماد الإستراتيجية الوطنية، لكنها لا تزال في طور الاعتماد الرسمي، ولم تُعتمد رسميًا حتى الآن».

كما أشار إلى أن أسواق الطاقة العربية في 2023 شهدت نقطة مضيئة أخرى، تمثلت في تصدير مصر أول شحنة أمونيا خضراء منتجة من الطاقة المتجددة خلال العام الماضي، بالإضافة إلى تطورات في السعودية التي تشهد أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالعالم، داخل مدينة نيوم.

فيتول تعزّز إمدادات الغاز المسال في الهند بمليون طن سنويًا

أحمد أيوب

الطاقة

تشهد إمدادات الغاز المسال في الهند تطورات مهمة، بموجب شراكة طويلة الأجل لشراء الوقود فائق التبريد عبر شركة فيتول العالمية (Vitol) العاملة في تجارة الطاقة.

وتستثمر الشركات الهندية مليارات الدولارات لتعزيز ورفع كفاءة البنية التحتية للغاز المسال، وتبحث عن صفقات طويلة للوقود فائق التبريد، إذ يستهدف البلد الآسيوي رفع حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة إلى 15% بحلول عام 2030 من 6.3% حاليًا، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ووقّعت شركة «غايل إنديا» (GAIL) الهندية الحكومية اتفاقًا جديدًا يُسهم في زيادة إمدادات الغاز المسال في الهند، عبر شراء نحو مليون طن متري سنويًا من الغاز فائق التبريد بدءًا من عام 2026.

الغاز المسال في الهند

قالت شركة «غايل إنديا»، إن الاتفاق الذي وقعته مع شركة «فيتول» -أكبر متداول مستقل للسلع الأساسية في العالم- مدته 10 سنوات، ويستهدف تعزيز إمدادات الغاز المسال في الهند على المدى الطويل.

وأوضحت أن شركة فيتول ستسلم الوقود فائق التبريد من محفظتها العالمية للغاز المسال إلى «غايل إنديا» في مواقع مختلفة لدى الهند، وفقًا لبيان نشرته وكالة رويترز، نقلًا عن الشركة الهندية.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة «غايل إنديا»، ساناديب كومار غوبتا: «إن صفقة الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل مع الشركة العالمية ستعمل على زيادة محفظة شركته من الغاز المسال، وستُسهم في سد فجوة العرض والطلب على الغاز الطبيعي في البلاد».

وتمتلك شركة «غايل إنديا» محفظة من الغاز المسال تبلغ نحو 14 مليون طن سنويًا، تشمل إمدادات من دول، من بينها الولايات المتحدة الأميركية وقطر وأستراليا وروسيا، وفقًا لتقريرها السنوي لعام 2022-2023.

وتخطط الشركة لإضافة ما يتراوح بين 7 و8 ملايين طن سنويًا من الغاز المسال إلى محفظتها بحلول عام 2030، حسبما قال رئيس الشؤون المالية للشركة العام الماضي (2023)، وفقًا لما نشرته وكالة «رويترز».

الهند والغاز المسال

تشير التقديرات إلى أن إمدادات الغاز المسال في الهند ستشهد زيادة ملحوظة خلال العام الجاري (2024)، بنسبة تتراوح بين 7 و8% على أساس سنوي، بدعم من الخطط الطموحة للنمو للاقتصادي بأحد أكبر الاقتصادات الآسيوية، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وتُعزى الزيادة المتوقعة في واردات الهند من الغاز المسال إلى عدد من العوامل، من بينها ارتفاع الطلب المحلي إلى مستويات قياسية، فضلًا عن أنه من المتوقع انخفاض الأسعار الفورية لتسليم الغاز المسال بمنطقة شمال شرق آسيا إلى أقل من 10 دولارات أمريكية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في صيف 2024.

وقال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري، قبل أيام، إن استهلاك الغاز في الهند سيرتفع إلى أكثر من 500 مليون متر مكعب قياسي يوميًا بحلول عام 2030 من 155 مليونًا حاليًا.

وأدّى الانخفاض الأخير في أسعار الغاز المسال إلى زيادة عمليات الشراء الفوري، وهو ما يؤثر إيجابيًا على إمدادات الغاز المسال في الهند.

ومؤخرًا، أجرى لاعبون رئيسون في سوق واردات الهند من الغاز المسال، بما في ذلك شركة ولاية جوجارات للنفط Gujarat Corporation State Petroleum، ومؤسسة النفط الهندية Indian Oil، عمليات شراء للغاز المسال بأسعار تنافسية.

صفقات غايل إنديا

قال رئيس قسم التسويق في شركة «غايل إنديا»، سانجاي كومار، إن الشركة تواصل المفاوضات مع موردين آخرين بشأن صفقات طويلة الأجل، بما يؤمّن المزيد من إمدادات الغاز المسال في الهند.

كما استأجرت شركة «غايل إنديا» -التي تدير محطة للغاز المسال بقدرة 5 ملايين طن سنويًا في ولاية ماهاراشترا الغربية- مساحات في محطات هندية أخرى.

وتسعى الشركة الحكومية للحصول على حصة 26% في محطة للغاز المسال في الولايات المتحدة، لإنتاج مليون طن سنويًا من الوقود فائق التبريد لمدة 15 عامًا.

وتُجري الشركة -أيضًا- محادثات مع شركتي «بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك) و«نوفاتك» Novatek الروسية، وقطر، للحصول على الغاز الطبيعي المسال، ضمن جهودها لتأمين إمدادات الغاز المسال في الهند.

شكراً